١١

موقف الفسوي من ابن الحاجب وشراح الشافية في كتابه كمال في شرح الشافية

عبير عباس سعيد حسين

بإشراف

أ . م . د . هدى محمد صالح

المقدمة

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين نبينا محمد وعلى آله و أصحابه أجمعين ... أما بعد :

يعدُّ علم الصرف من علوم العربية , و أهمها و هو اشرف شطري العربية و أغمضها و أفضلها يحتاج إليه جميع المشتغلين باللغة العربية من لغويّ , ونحويّ أيما حاجة وبهم إليه أشدّ فاقة , فهو ميزان العربية به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها . ومن أشهر المتون العلمية التي حملت قوانين هذا العلم هي كتاب الشافية في علم التصريف والخط لأبن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) إذ نال هذا المتن من الاهتمام والعناية ما لم ينله غيره , وكثرت الشروح عليه إذ لا يكاد يخلو قرن إلّا وفيه شرح من هذه الشروح و منها كتاب كمال في شرح الشافية لميرزا كمال الفسوي (ت ١١٣٤هـ)الذي هو موضع دراستنا , وهو من الكتب المتأخرة . تناولت في هذا البحث موقف الفسوي من ابن الحاجب وشراح الشافية , فكان البحث على مطلبين المطلب الأول : موقف الفسوي من ابن الحاجب , والمطلب الثاني موقفه من شراح الشافية الرضي , والجاربردي , ووالنقره كار , والخضر اليزدي . وقف الفسوي على كلّ شارح من هؤلاء الشراح فنجده في بعض المواضع يكتفي بالنقل من دون التعليق أو بيان موقفه , وفي أغلب المواضع موافق لهؤلاء الشراح فهو لم يخالفهم إلّا في مواضع قليلة جداً فالفسوي لم يكن كثير الاعتراض على من سبقه من العلماء . ثم أتبعت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج .

وآخر دعوانا أنّ الحم لله رب العالمين , والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحثة

المطلب الأول

موقف الفسوي من ابن الحاجب

لقد كان للفسوي من ابن الحاجب موقفين الأوّل أنّه خالف ابن الحاجب في مواضع عدّة من شرحه واعترض عليه , والثاني أنّه وافقه فيما جاء به من الآراء الصرفية وهذا القسم أكثر من القسم الأوّل وفي أحيان كثيرة يكتفي بالنقل عن ابن الحاجب من دون التعليق بشيءٍ لا بالقبول ولا الاعتراض وإنّما يكون مجرد ناقل وهذا موقفه في أغلب شرحه فلم تكن للفسوي اعتراضات كثيرة مثل سابقيه من شُراح الشافية مثل الرضي , والجاربردي , و النقره كار , و الخضر اليزدي فقد كان لهؤلاء العلماء اعتراضات كثيرة على ابن الحاجب ونقصد بالاعتراض هو الاعتراض على آرائهِ الصرفية التي طرحها فقد ناقش هؤلاء العلماء المصنّف في مواضع كثيرة وهذا ما افتقده الفسوي في شرحه فقد كان قليلَ الاعتراض على المصنّف , و شّراح الشافية وسنبدأ أولاً باعتراضاته على ابن الحاجب .

أولًا : اعتراضاته على ابن الحاجب

لقد خالف الفسوي ابن الحاجب في مواضع قليلة من كتابه جاءت هذه المواضع متناثرة في شرحه وسنبيّن هذه المواضع بالتفصيل فيما يأتي :

١ – من المواضع التي اختلف فيها الشارح مع المصنّف ما جاء في باب النسب على حرفين إذ قال ابن الحاجب في شافيته : ((وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط , والمحذوف اللّام لم تُعوّض همزة وصل , أو كان المحذوف الفاء وهو معتل اللام وجب رده كأبَوِيٍّ , و أخَوِيٍّ , و سَتَهِيٍّ

في سَت , و وَشَوِيٍّ في شِيَةٍ وقال الأخفش : وِشْيِيّ على الأصل وإنّ كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يُردّ كعِدِيٍّ , و زِنِيٍّ , و سَهِيٍّ في سَهٍ وجاء عِدَوِيّ وليس بَرَدّ وما سواهما يجوز فيه الأمران نحو : غَدِيٍّ , وغَدَوِيّ , و ابْنِيٍّ, وبَنَوِيٍّ , وحِرِيٍّ , و حِرْحِيٍّ)) [i].

والفسوي قال إنّهم لم يعتنوا هنا بتعويض الميم في ابْنِيّ فلم يقولوا أبدًا ابْنِمِيّ بالهمزة والميم معًا بل قالوا : ابْنِيّ بالهمزة , وبَنَوِيُّ برد المحذوف . فاعتراض الفسوي هنا أنّ المصنّف لم يذكر ابْنِمِيّ بالميم ومثله الرضيّ من شرّاح الشافية لم يذكر هذا الوجه [ii]. وهو هنا وافق سيبويه والخليل في هذا الرأي إذ قال سيبويه : ((سألت الخليل عن الإضافة إلى ابْنِم فقال إنّ شئتَ حذفت الزوائد فقلت بَنَوِيٌّ كأنّك أضفت إلى ابْنٍ وإنّ شئت تركته على حاله فقلت ابْنِمِيّ كما قلت ابْنيٌّ و استيٌّ))[iii]

٢ – وجاء في باب النسب إلى المركب الإضافي قال ابن الحاجب : ((والمركب يُنسب إلى صدره كبَعْلِيٍّ , و تأبّطِيٍّ , وخَمْسِيٍّ في خَمْسَة عَشَر عَلَمًا ولا ينسب إليه عددًا , والمضاف إنّ كان الثاني مقصودًا أصلًا كابْن الزُّبَيْر , و أبي عَمْرٍو قيل زُبَيْرِيٌّ , و عُمْرِيٌّ , و إنّ كان لَعَبْد مَنَافٍ , و امْرئ القَيْس قيل عَبْدِيٌّ , و مَرَئِيٌّ))[iv].

اعترض الفسوي على كلام ابن الحاجب هنا هو في لفظ مرئي إذ قال إنّ كانت النسبة إلى مثل عَبْدِ مَنَافٍ , وامْرئِ القَيْس وذلك بأنّ لا يكون الجزء الثاني هو المقصود من الكلام ؛ لعدم ملاحظة المعنى التركيبيّ في الوضع العلمي فإنّه يقال عَبْدِيٌّ , و امْرِئِيٌّ بكسر الهمزتين والراء إتباعًا للثانية التي بعدها وسكون الميم وهذا شاذ عند سيبويه والمطّرد عنده مَرَئِيٌّ بفتح الميم والراء معًا , وتحذف الهمزة الأولى فالنسبة في مثل ذلك تكون على الأصل في المركب أيّ على الجزء الأول ؛ لعدم وجود المانع عنه . وقد يعترض على(ابن الحاجب) إذ لعلّ التسمية في مثله يقصد بها العبودية لمَنَاف مثلًا , و المرئيّةُ أيّ الرئاسة لقيْسٍ أن أريد به القبيلة [v].

٣– وفي جمع الثُّلاثي المؤنث صفة قال ابن الحاجب : ((أمّا مؤنثه فبالألف و التاء لا غير نحو : عَبْلَاتٍ وحُلْواتٍ , و حَدِرَاتٍ , و يَقْظَاتٍ إلّا نحو: عَبْلَة فإنّه جاء على عِبَالٍ , وكِمَاش))[vi].

ومعنى كِمَاش هو ((الكَمْشُ من الخَيل القصير الجُردانِ , وجمعه كِمَاشٌ , و أكْماشٌ))[vii].

والفسوي علّق أنّ الصفات المؤنثة المقترنة بالتاء والتي ذُكرت (فَعْل , و فِعْل , و فَعَل , و فَعِل , و فَعُل , و فُعُل) لا تجمع إلّا بالألف والتاء ولا يمكن تكسيرها إلّا ما كان مفتوح الفاء وساكن العين في مثل عَبْلَة , و كَمْشَة فإنّه لكثرته تصرّفوا فكسّروه على فِعَال مثل عِبَال , وكِمَاش[viii].

وقال سيبويه لا يجمع على فِعَال من المؤنث إلّا ما جُمع مذكّره عليه فيقال حَسَنَة , و حِسَانٌ كما يقال حَسَنٌ , وحِسَان وهذا يدلّ على عدم انحصار تكسير المقترن بالتاء فيما ذكره المصنّف و إنّ سمّي بصفة , أو فِعْلٍ فيجمعه على قياس جمع الأسماء , وهذا يبيّن أنّ الفسوي قد تبع سيبويه في تكسير الصفات المقترنة بالتاء [ix].

أيّ أنّ الصفات التي للمذكر والتي على وزن فِعَال مؤنثها يجمع بالألف والتاء على كلام المصنّف إلّا ما جاء مفتوح الفاء ساكن الوسط وسيبويه يقول إنّه لا يجمع فِعَال من المؤنث إلّا ما جُمع مذكّره عليه أيّ تجمع الصفة المذكرة على هذا الوزن وهذا يدلّ على عدم انحصار تكسير الصفة المقترنة بالألف والتاء كما ذكر ذلك المصنّف .

٤ – تكسير فَعِيْل جاء في الشافية إنّ ((نحو رَغِيْف على أرْغِفَة , و رُغُف , و رُغْفَان غالبًا وجاء أنْصِبَاءَ , و فِصَالٌ , و أفَائِل , و ظِلْمَان قليل وربما جاء مضاعفه على سُرُر))[x].

وردّ الفسوي إنّ هذا الوزن ربما جاء مضاعفه على فُعُل وفي الجمع بضمّتين كغير المضاعف منه مثل ما جاء في سَرِيْرٌ , سُرُر , و ذَلِيْل , ذُلُل بفكّ الإدغام , و الأصل أنّ هذا الجمع لا يوجد في المضاعف مطلقًا ؛ وذلك استثقالًا لفكّ الإدغام ولو أُدغم للتبس بفَعْل بالسكون وليس في الناقص أيضًا فُعُل بضمّتين مطلقًا ؛ وذلك لعدم وجود لفظ آخره حرف علّة قبلها ضمّة في لغتهم [xi] . والفسوي في هذا الموضع حكم بعدم وجود هذا البناء في المضاعف على عكس ما قال به المصنّف الذي أكد وجود هذا وهو المضاعف .

٥ – تكسير ما كان على فَيْعِل

((فَيْعِل نحو : مَيّت على أمْوَات , و جِيَاد , و أَبْيِنَاءَ))[xii] .

والفسوي يقول إنّ فَيْعِل مختصّ بالأجوف مثل مَيّت , و جَيّد و أصلهما مَيْوِت , و جَيْوِد قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة ونحو : بَيّن يُجمع على أفْعَال , و جِيَاد على فِعال , و أفْعِلاء مثل أبْيِنَاء والخلاف هنا , فابن الحاجب يجمعها جمع تكسير على أفْعِلاء والشارح هنا لا يوافقه في هذا و إنّما يقول الأصل في هذه الزنة هو أن تجمع جمع السلامة وذلك مثل أن تقول : مَيّتُوْن , و مَيّتَاتٍ.

٦ – ردّ بعض الأبنية على بعض

جاء في هذا الباب في ((نحو إبِلٍ , و بَلِزٍ يجوز فيهما إبْلٌ , و بِلْزٌ ولا ثالث لهما))[xiii].

قال الفسوي : ((إنّ لفظ نحو : إبِلٌ وأن أُشعر بالتعدد لكنه ناظر إلى ما يُفرض وروده بكسرتين فصيحًا كان أم لا ولا يخفى ما فيه من النفس))[xiv].

وهذا القول يؤكد إن ما جاء به ابن الحاجب من إنّ إبِل بكسرتين يجوز فيها فرع واحد وهو إبْل وهذا ما عدّه الفسوي تعسف .

ثانيًا : اتفاقه مع ابن الحاجـــــب

لقد ذكرنا المواضع التي اعترض فيها الفسوي على ابن الحاجب في المطلب السابق , والآن سوف نذكر المواضع التي اتفق فيها معهُ في شرحه , والمواضع التي اكتفى بالنقل عنه .

١ – وافق الفسوي ابن الحاجب في عدّه المصدر من الأحوال إذ يقول ابن الحاجب : ((و أحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي , والمضارع , والأمر , واسم الفاعل , و اسم المفعول , والصفة المشبهة , وأفعل التفضيل , والمصدر , واسمي الزمان والمكان , و الآلة , والمصغّر , والمنسوب , والجمع , والتقاء الساكنين , و الابتداء , والوقف))[xv].

والفسوي يورد القول ويبيّن موقفه الداعم والمؤيد لابن الحاجب في معظم كتابه إلّا مواضع يسيرة ذكرناها خالفهُ فيها فيقول أنّ المصنف عدّ المصدر من الأحوال مع ظهور إنّ صيغ مثل النَّصر , والضَّرب هي ليست أحوال طارئة على بناء آخر وهنا يبرر لأبن الحاجب سبب عدّه المصدر من الأحوال إذ يقول لعلّه عدّه منها باعتبار ما يشتمل من جنسه على التغيير عمّا يفرض له أصلًا مثل : الانتصِار فإنّه ماله مدخل في حصول صيغته من الأحوال الطارئة على المصدر المجرد الذي هو أصله وبناؤه , و إنّ جُعل لفظه من حيث كونه مادة لما يعرضه من ماضيه ومضارعه وغيرهما بناء لها ولا منافاة بين كون اللفظ بناء لشيء وكون صيغته حالًا لبناء آخر , والفسوي يؤكد أنّه يكفي أنّ نحكم على المصدر من الأحوال أنّه جزء منها في الجملة [xvi].

٢ – وجاء في تصغير ما ثالثه علّة أو همزة قال ابن الحاجب : ((فإنّ اتفق اجتماع ثلاث ياءات حُذفت الأخيرة نسيًا على الأفصح كقولك في عَطَاء , و إداوة , و غَاوِيَة , و مُعَاوِية عُطيُّ , و أُدَيَةٌ , وغُوَيةٌ , و مُعَيّةُ وقياس أَحْوَى أُحَيٌّ غير مُنْصرف وعيسى يصرفه وقال أبو عمرو أُحَيّ وعلى قياس أُسَيْود أُحَيْو))[xvii].

والفسوي ينقل الكلام بشيء من التفصيل إذ قال فإنّ اتفق في المصغّر الزائد مكبّره على ثلاثة أحرف عدا تاء التأنيث اجتماع ثلاث ياءات في آخرة تحذف الياء الأخيرة المتطرفة والتي صار الثقل عندها وجوبًا وهي تحذف في الأحوال كلّها في جميع موارد اجتماعها معًا أي الثلاث ياءات على الأفصح , ومعنى ذلك أنّه لا يعتدّ بها وصار الحرف الذي قبلها هو آخر الكلمة وذلك بإجراء الحركة الإعرابية عليها إنّ لم تله تاء التأنيث وتفتح إنّ وليته على خلاف ما يعتدّ بالمحذوف من آخره فإنّ ما قبل المحذوف فيه يبقى على ما كان عليه مثل قَاضٍ بالكسر , والتنوين رفعًا , و جرًّا , وفي غير الأفصح عن أبي عمرو حذف الأخيرة عند الاجتماع مع الاعتداد بها في بعض المواضع كما في باب أُحَيٍّ , و أنّ زعم المصنّف صحة ما نقل عن بعضهم من جواز إثبات الثلاث كلّها في جميع موارد اجتماعها و إسكانها رفعًا , و جرًا وترك التنوين فيما حقه أن ينون لانصرافه كعُطَيْيٍّ لئلا تحذف الياء بالتقاء الساكنين حرصًا على بقاء أحرف الكلمة في التصغير والذي شأنه مراعاة الأصل وهذا أمكن أن يكون مقابل الأفصح [xviii].

٣ – وكذلك وافق الفسوي ابن الحاجب في تكسير ما رابعه حرف لين من مزيد الثلاثي وموافقة الفسوي كانت في حذف النون من لفظ حُبنطَى فنقول حُبَيْنَطٍ بالنون بعد ياء التصغير , و حُبَيْطٍ من دون النون , و الأصل فيها حُبَيْطِي بالياء وتحذف كما حذفها المصنّف إذ وقع مجرورًا بالكاف بإعلال قَاضٍ فهو هنا في هذا الموضع لم يعترض على كلام المصنّف و إنّما اتفق معه في الحذف [xix].

٤ - في هذا الموضع وافق الفسوي ابن الحاجب وذلك في موضع النسب قال ابن الحاجب : ((وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقًا وزيادة التثنية , والجمع إلّا علمًا قد أعرب بالحركات فلذلك جاء قِنَّسْرِيٌّ , و قَنَّسْرِيْنِيٌّ))[xx] .

والفسوي ينقل عنه فيقول إنّ حذف تاء التأنيث واجب سواء كان المنسوب مؤنث حقيقي مثل : عَزَّة , ومَكَّة , أم غير ذلك مثل : طَلَّحَة وسواء كان علمًا أم لا مثل غُرْفَة , وسواء كان مفردًا أم جمعًا مثل : مُسْلمات فتقول مَكِّيٌّ , و مُسْلِمِيٌّ وتحذف أيضًا زيادة التثنية , والجمع فيقال في ضَارِبَان , و ضَارِبُون ضَارِبِيّ , وعلامات الجمع , والتثنية شأنها لحوق آخر الكلمة ولكونها في عِداد أجزائها فلو اجتمعت مع أحدى تلك العلامات كانت المتقدمة في حكم المتوسطة بين أجزاء الكلمة فالمناسب حذف تلك العلامات و إثبات الياء ؛ لأنّ اعتبارها في مقام النسبة أهم , و أضاف الفسوي أنّهم لم يحذفوا ألف التأنيث ؛ لأنّها من حروف العلّة التي يكثر فيها التغيير وحذف تاء التأنيث هو حكم كلّي من دون استثناء أي شيء بينما حذف زيادة المثنى و الجمع مطّرد إلّا إذا كان علمًا أُعرب بالحركات الجارية على النون مثل : قِنَّسْرِيْنَ , و مَاطِرُوْن , و سَبُعان ففي هذه الأمثلة لا تحذف علامة الجمع و إنّما يجوز إثباتها وذلك لصيرورتها من أجزاء الكلمة عند العلمية إذ جعل المجموع علمًا فتقول قِنَّسرِيٌّ بالحذف , و قِنَّسْرِيْنِيّ من دون الحذف , و مَاطِرِيَّ , و مَاطِرُوْنِيّ , و سَبُعِيٌّ , و سَبُعَانِيٌّ [xxi].
والفسوي هنا اكتفى بالنقل ويبدو أنّه موافق له بالرأي .

٥ - قال ابن الحاجب في النسب إلى ما آخره ألف : ((تقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واوًا كعَصَوِيٍّ , و رَحَوِيٍّ , و مَلْهَوِيٍّ , و مَرْمَوِيٍّ ويحذف غيرها كحُبْلِيٍّ , و جَمَزِيٍّ , و مُرَامِيٍّ , و قَبْعثَرِيٍّ وقد جاء في نحو حُبْلَى حُبْلَوِيٌّ , و حُبْلاوِيٌّ بخلاف جَمَزَيّ))[xxii].

والفسوي هنا سار على مذهب ابن الحاجب من وجوب قلب الألف الأخيرة الثالثة سواء كانت منقلبة عن أصليّ أم ما يجري مجراها من الأصلية غير المنقلبة كما في الاسم غير المتمكن مثل : مَتى , و إنّ سميَّ بها , والأعجمي الأصل مثل : نَسَا لموضع بخراسان , وكذلك تقلب الألف الأخيرة الرابعة المنقلبة عن الأصلي واوًا ؛ وذلك لامتناع الألف في قبول الكسرة الملتزمة وقلبها ياء يؤدي إلى اجتماع الياءات الثلاث والكسرة فأمّا أنّ يقلب همزة أو واواً وكان اختيار الواو ؛ بسبب أنّها أخفُّ مع ياء النسبة من الهمزة فتقول في عصا , عَصَوِيٍّ في الألف الثالثة المنقلبة ياء , وتقول في نَسَا , نَسَوِيٍّ وهذا في العجميّ[xxiii] . و مَلْهَى مَلْهَوِيّ في الرابعة الأخيرة سواء كانت زائدة رابعة للتأنيث ساكنة العين مثل : حُبْلِيّ في حُبْلَى ومع تحركها مثل: جَمَزِيّ في جَمَزَى أم كانت للإلحاق مثل : مِغْزِيٍّ في مِغْزِى أم كانت فوق الرابعة سواء كانت أصلية مثل الخامسة المحذوفة في كلمة مُرَامِيٍّ في النسبة إلى مُرَامَى , والسادسة محذوفة الألف كما في مُسْلَنْقِيّ في النسبة إلى مُسْلَنْقَى أم كانت زائدة للتأنيث مثل الألف الخامسة المحذوفة في حُبَارِيٍّ في النسبة إلى حَبَارى أو للإلحاق مثل المحذوفة في حَبَرْكِيّ في النسبة إلى الحَبَرْكى وهي ملحقة بسَفَرجل , فالأصحّ في كلّ ما ذكرنا هو الحذف ؛ والسبب يعود إلى تردد أمرها لامتناع قبولها الكسرة الملتزمة قبل ياء النسبة بين الحذف والقلب إلى ما يقبلها , و الفسوي وافق ابن الحاجب في هذا الموضع وهو إنّ الحذف أوّلى من القلب وهذا ما ذكره المصنّف في الشافية [xxiv].

٦ - قال المصنّف : ((وما آخره همزة بعد ألف أنّ كانت للتأنيث قلبت واوًا))[xxv].

والشارح يقول إنّ كانت الهمزة مزيدة للتأنيث في الأصل و إنّ عرض تذكير المسمى بأنّ سُمّي به مذكّر تقلب واوًا مثل : حَمْرَاوِيٍّ , و بَيْضَاوِيٍّ , و صَحْرَاوِيٍّ في حَمْراء , و بَيْضَاء , و صَحْرَاء ومنه زَكَرْيَاوِيٌّ في زَكَرْيَّا على تقدير المد وذلك لكراهة بقائها على صورتها وسطًا فيما هو في حكم كلمة واحدة مع أنّ شأنها لحوق آخر الكلمة , و إذا قلبت ياء يؤدي انقلابها إلى اجتماع ثلاث ياءات ؛ ولذلك قلبت واوًا ولم تحذف للفرق بينها وبين المقصورة فلو حذفت الهمزة تبعتها الألف كذلك في الحذف كما في ترخيم المنادى لتنزيلهما منزلة الحرف الواحد لا يمكن الفصل بينهما , وهو أهون من حذف الحرفين فما ذُكر هو الأصل والقياس , وهو بهذا الكلام يؤيد ابن الحاجب في رأيه [xxvi].

المطلب الثاني : موقف الفسوي من شراح الشافية

موقف الفسوي من الرضي

تناولت في هذا المطلب موقف الفسوي من الرضيّ , والجاربردي , والخضر اليزدي , و النقره كار و سوف نذكر موقفه من كلّ واحدٍ منهم بالتفصيل . ولقد قسمت هذا المطلب على أولًا : وسوف أذكر فيه موقف الفسوي من الرضيّ من جميع النواحي من ناحية نقل النصوص , والتعليق عليها في القبول , أو الرفض , وكذلك المواضع التي اكتفى بالنقل فيها عن الرضيّ وهي كثيرة جدًا ولقد نقل الفسوي عن الرضي في تسعة و أربعين مناسبة منها خمس عشرة مرة ذكره بصورة مباشرة باسم نجم الأئمة , و بصورة غير مباشرة في خمسة وثلاثين مرة وهذا يدلّ على تأثره الكبير والواضح بهِ .

ثانيًا : أتناول فيه موقفه من الجاربردي أيضًا من كلّ النواحي الموافقة أو الاعتراض أو النقل فقط وسوف نفصّل القول عند الوصول إليه ,

وثالثًا : سوف اذكر موقفه من الخضر اليزدي , والنقره كار . و الآن نبدأ بالحديث عن الرضيّ وما نقله الفسوي عنه وسوف نقسم موقفه منه على عدة نقاط وهي كالآتي :

أ : موافقته للرضي

من المواضع التي اتفق فيها الفسوي مع الرضيّ ما جاء في باب التصغير وذلك في تصغير الجمع , فالجمع ينقسم إلى جمع قلّة , و جمع كثرة و أوزانها هي : أَفْعُل , و أفْعَال و أفْعِلَة , و فِعْلَة , و أما الكثرة فهي ما عدا هذه الأوزان الأربعة جاء في الشافية ((يرد جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع قلّته فيصغر نحو : غُلَيْمَة في غِلْمان أو إلى واحده فيصغر ثم يجمع جمع السلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء نحو : غُلَيْمُون , و دُوَيْراتٍ))[xxvii].

وقال الفسوي إنّ جمع الكثرة أمّا يرد إلى جمع قلّته ثم يصغّر كراهة إنّ كان له جمع قلّة مثل: غِلْمَان وهو جمع كثرة للغلام فرُد إلى قلّته وهو غِلْمَة ثم صُغر بعد ذلك فقيل غُلَيْمَة أما إذا لم يكن له جمع قلّة فيرجع الجمع إلى مفرده إن كان له مفردٌ أيضًا فيصغّر ذلك المفرد ثم بعد التصغير يجمع هذا المصغّر أما جمع مذكر بالواو أنّ كان مذكرًا عاقلًا أو جمع مؤنث بالألف والتاء أنّ لم يكن مذكرًا عاقلًا كذا قال نجم الأئمة رضيّ [xxviii]. مثل الغِلْمَان رُدّ إلى واحده وهو الغلام فصغر على غُلَيّم بانقلاب ألفه لوقوعها بعد ياء التصغير فقلبت ياء و أدغمت مع ياء التصغير و جمعت بالواو والنون لعروض الوصف بالتصغير فنقول غُلَيّمُوْن .

والرضيّ يقول الكلام نفسه إنّ كان له جمع قلّة يردّ إليه ثُمّ يصغر بعد ذلك مثل تصغير كلابًا , وفلوسًا على أُكَيْلَب , و أفيْلس أو يردّ جمع كثرته إلى الواحد ويصغر ذلك الواحد ثمّ يجمع أما بالواو والنون أو بألف والتاء [xxix]. فالاثنان اتفقا على الرأي نفسه ولم يبدِ الفسوي أي اعتراض على ما قال الرضي في تصغير الجمع (جمع السلامة , أو جمع التكسير) بأنّ هناك طريقتان وهي كما ذكرنا أما الرجوع إلى قلّته في جمع التكسير إنّ كان له أو بالرجوع إلى واحده ثمّ يصغرا وجمع الأخير جمع السلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء , و أما الجمع فيصغر على لفظه كما هو سواء كان مذكر أو مؤنث مثل : ضُوَيْربون , و ضُوَيْربات , وأضاف الفسوي أنّ لم يكن شيء مما ذكر أي ليس له جمع قلّة ولا واحد من لفظه رُدّ إلى ما يقدر واحدًا له كما يقال في تصغير عَبَادِيْد في قولهم جاء القوم عَبَادِيد فتصغيره عُبَيْدِيْدُوْن ؛ لأنّ فعاليل هي جمع فُعْلول أو فِعلِيْل فُردّ إلى أحدهما وصغّر ثم جمع بعد ذلك المصغر [xxx] . و إنّ أهمل واحده القياسي واستُعمل ما ليس بقياس يُردّ إلى اللفظ المستعمل كما تقول مَحَاسِن ومفرده القياسي المهمل مَحْسَنٌ والمستعمل المخالف للقياس هو حُسْنٌ في واحده حُسَيْنُون أو حُسَيْنَات[xxxi] .

وجاء في تكسير سائر زنات الصفات إنّ بعض أسماء المفعولين , و الفاعلين مثل قولهم مَلاعِيْن , و مَيَامِيْن , و مَشَائِيْم في مَلْعُون , و ميْمُون , و مَشْئُوم , و مَيَاسِيْر , و مَفَاطِيْر , و مَناكِيْر , و مَشَادِين , و مَطَافِل في المُوْسِر , و المُفْطِر وهما أسماء فاعلين و مُنْكَر وهي اسم مفعول و مُشْدِن اسم فاعل من أَشْدَنَت الظبية إذا شَدَن ولدها أي قوي وطلع قرناه فهي مُشْدِن من دون التاء وهي مثل : حائض , و مطْفِل وهي اسم فاعل من أطْفَلَت الظبية إذا كان معها طفلها وقد يقال فيهما مَشَادِين , و مَطَافِيْل بزيادة الياء قبل الآخر والقائل هو سيبويه , والذي جاء النصّ في كتابه كما يلي ((و أمّا مُفْعِل الذي يكون للمؤنث و لا تدخله الهاء فإنّه يكسّر وذلك مُطْفِل , و مَطَافِل , و مُشْدِن , و مَشَادِن وقد قالوا على غير القياس مَشادِين , و مَطافِيل شبهوه في التكسير بالمَصْعُود و المَسْلُوب فلم يجز فيهما إلّا ما جاز في الأسماء إذ لم يجمعا بالتاء)) [xxxii].

و أضاف الفسوي إنّ الغالب فيما كان على زنة مُفْعِل إذا اختصّ بالمؤنث التجرد عن التاء فلذلك لا يُصحّح بل يجمع على مَفَاعِل كذا قال نجم الأئمة رضي [xxxiii]. والذي جاء شرحه كما يأتي وقالوا في

مُفْعَل كمُوْسِر و مُفْطِر وفي مُفْعَل مثل مُنْكَر و مَيَاسير و مَفَاطِير و مناكير إنّما أوجبوا الياء فيهما مع ضعفها في نحو : معَاليم جمع مُعْلَم ليتبين أن تكسيرها خلاف الأصل والقياس التصحيح , والأغلب في المُفْعِل المختصّ بالمؤنث التجرد عن التاء فلا يصحح بل يجمع على مَفَاعل مثل : المَطَافل , والمَشَادن , و المَرَاضع , وجوزوا في جمع هذا الجمع زيادة الياء ليكون كالعوض عن الهاء المقدرة فتقول مَطَافِيل , و مَرَاضِيع و مَشَادِين ويجوز تركه وهنا اتفق الفسوي مع الرضي في إضافة الياء في هذا الموضع وسبقهم إلى ذلك سيبويه كما ذكرنا [xxxiv].

ومن المواضع التي اتفق فيها الفسوي مع الرضي و أضاف إليه ما جاء في باب النسب إذ قيل إنّ النسب إلى ما ثالثه مدة ما زادت حروفه على الأربعة أبقيت الياء في النسبة ؛ لأنّ الوضع بكثرة الحروف يشعر بعدم المبالاة بمثل الثقل الحاصل منها مثل تِكْرِيْت , و سِكّيْت ,و صَعْفُوْق (وهو حيّ باليمامة) يقال فيها تِكْرِيْتِيّ , و سِكِّيْتِيّ , و صَعْفُوْقِيٌّ على التوالي و أضاف الفسوي أنّ هذا الحكم ليس مطّردًا في كلّ ذي الأربعة مع أحدهما بل هو مختصّ بصحيح اللام [xxxv] . وهذا لم يذكره الرضي الذي قال : ((و أما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو : إزْمِيْلِيّ , و سِكّيْتِيّ بتشديد الكاف فيها فلا يحذف منها حرف المد سواء كانت مع التاء أو لا إذ وضعها أذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العرض في الوضع الثاني اعني وضع التسمية))[xxxvi]. والفسوي خصّه بصحيح اللام هنا .

واتفق الفسوي مع الرضي في تكسير فَعُوْل بمعنى فَاعِل نحو : صَبُوْر , و رَسُول مما كانت مدته الواو فإنّه يُجمع على فُعُل بضمتين مثل صُبُر , و رُسُل وفيه يستوي المذكر والمؤنث و أضاف الفسوي أنّه جاء في مضاعفه ذلك أيضًا مثل ذُلُل في ذَلُول , وعلى فُعَلاءَ بالضمّ والمدّ حتى قيل إنّه شاذ وذلك في مثل وُدَدَاءَ في وَدُوْدٍ من المودّة وفيه شذوذ آخر وهو ندور هذه الزنة في جمع المضاعف [xxxvii] . ولم يحكم المصنّف بشذوذ هذه الزنة وإنّما ذكرها الرضي قبل الفسوي إذ قال ابن الحاجب : ((نحو : صَبُوْر على صُبُر غالبًا وعلى وُدَدَاء و أعْدَاء))[xxxviii].

والرضي في شرحه قال : ((وُدَدَاء في جمع وَدُود وهو شاذ من وجهين أحدهما أن فَعُولا لا يجمع على فُعَلاء بل هو قياس فعيل لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكونًا , والثاني أنّ المضاعف لا يأتي فيه فعَلاء في فَعِيل أيضًا بل أفعلاء نحو : شَدِيد , و أشِداء لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني فصار وُدَدَاء , كَخُشَشاء))[xxxix].

فالاثنان اتفقا على أنّ هذه الزنة يستوي فيها المذكر و المؤنث وحكما بشذوذها وابن الحاجب لم يذكر ذلك هذه أهم المواضع التي وافق الفسوي بها الرضي .

ب : مخالفته للرضي

لقد خالف الفسوي الرضي في مواضع قليلة منها ما يأتي :

١ - ما جاء في باب تكسير الاسم الثلاثي المذكر ((وجاء أَضْلُع و ضُلُوع ونحو : إبِل على آبالٍ فيهما , ونحو صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهما , وجاء أَرْطَابٌ , و رِبَاعٌ))[xl] .

وقال الفسوي وربما جاء في جمع القلّة أضْعَاف كما في أرْطَابٌ في الرُّطب وفي الكثرة فِعَالٌ كما في رِبَاع في الرُّبَع . وقد حكم بعض المحققين بشذّوذ هذين الجمعين في هذه الزنة [xli]. وبعد الرجوع إلى شروح الشافية وجدت إنّ الذي حكم بشذّوذ هذين الوزنين هو الرضي إذ قال : ((وشذّ منه رُبَع , و أَرْبَاع , و رِبَاع تشبيهًا بجَمَل , و أجْمَال , و جِمَال لأنّه منه و أما رُطَب , و أرطاب , و رِطاب فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنّه جنس لرُطبة وكأنّه جمعها))[xlii] . فالرضي حكم

بشذّوذ هذين اللفظين وهذا الأمر الذي لم يفعله ابن الحاجب والفسوي إذ لم يحكما بشذّوذ هذين اللفظين وكذلك الجاربردي لم يحكم بشذّوذهما [xliii].

٢ – خالف الفسوي الرضي في تكسير فُعْلَة

نقل الفسوي في شرحه إنّ فُعْلَة بضمّ الفاء وسكون العين مثل : بُرْقَة فإنّ تكسيرها على فُعَل مثل : بُرَق , ومثل : رُشًا في الرُشْوَة فقال يجوز عند بعضهم ويقصد هنا الرضي فهو لم يذكره مباشرة كونه جمعًا للرِشْوَة بكسرها وهذا الجمع يستعمل في القلّة بهذه الزنة أيضًا مثل : ثلاث غُرَف , و الأولى ثلاث غُرُفَات [xliv].

والرضي قال : ((إنّ استعمال فِعَل في القلّة هو أكثر و أحسن من استعمال فُعَل فيها فثَلاثُ كسر أقوى من ثلاث غُرَف بل الأولى ثلاث غُرُفات مع جواز ثلاث غُرَف أيضًا .وسيبويه يقول لا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واويًا كان أو يائيًا يعني مع الأتباع فلو قلت في رِشْوة رِشوَات لا تقلب الواو ياء فاجتزءوا بفِعَل في القلّة و الكثرة))[xlv].

وسيبويه يقول : ((ما كان على فُعْلَة فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء و حرّكت العين بضمّة و ذلك مثل قولك : رُكْبَةٌ , و ركُبَاتٌ , و غُرْفةٌ , و غُرُفات , و جُفْرة , و جُفُراتٌ , فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسّرته على فُعَل مثل رُكَب , و غُرَف , و جُفَر , وربما كسّروه على فِعَال . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول رُكَباتٌ , و غُرفاتٌ . و أمّا بنات الياء إذا كسّرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو , وقد يقولون ثلاثُ غُرُف , و رُكُب كما قالوا ثلاثة قِرَدة , و ثلاثة حِبَبَةٍ , وثلاثة جُروح وهذا في فُعْلة كبناء الأكثر في فَعْلة إلّا أنّ التاء في فَعْلة أشدُّ تمكنًا ؛ لأنّ فَعْلة أكثر ولكراهية ضمّتين , وبنات الواو والياء بهذه المنزلة تقول لِحْيَة , و لِحًى , و فِرْية , و فِرى , و رِشْوة , و رِشًا , ولا يجمعون بالألف والتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة واستثقلوا الياء هنا بع كسرة))[xlvi]. فسيبويه ذكر الوزنين بالضمّ والكسر ولكن الرضي رجحّ بناء فِعَل في القلّة وقال هو أحسن و أكثر من استعمال فُعَل , أمّا الفسوي قال أنّ بناء فُعُل أوْلى.

ج : نقل الآراء عن الرضي

١– جمع التكسير

نقل الفسوي عن الرضي اعتراضه على ابن الحاجب في جموع التكسير إذ كان اعتراضه في العبارة فقال ابن الحاجب : ((الجمع الثلاثي الغالب في نحو : فَلْسٍ على أفْلُس و فُلُوس))[xlvii]. والفسوي قال إنّ نجم الأئمة لا إعراب لقوله الجمع ولا لقوله الثلاثي لعدم تركبهما مع الغير بل هما من قبيل دارٌ , و ثوبٌ ونحوهما من الأسماء المعدودة وجوّز ارتفاعهما على الخبريّة لمحذوف أي بمعنى هذا باب الجمع وهذا باب الثلاثي أي كيف يجمع الثلاثي [xlviii]. وقال الرضي في شرحه : ((قوله الجمع لا إعراب له , ولا لقوله الثلاثي ؛ لأنّهما اسمان غير مركبين كما تقول باب فعل ويجوز أن يرتفعا على أنّ كلّ واحد منهما خبر لمبتدأ أي هذا باب الجمع وهذا باب الثلاثي كيف يجمع))[xlix] . فالفسوي هنا نقل النصّ مع تصرف بسيط فيه ولم يبدِ أي اعتراض أو شك فيما قاله الرضي و إنّما اكتفى بالنقل فقط .

ما جاء في تكسير فِعَال

جاء في تكسير فِعَال أنّ فَعَائِل كما جاء في شَمَائِل في الشِّمَال وهي خلاف اليمين وقال نجم الأئمة رضيّ حُمل الشِّمال المؤنث المجرد عن التاء حُمل على ذي التاء وذلك مثل : رِسَالَة فقيل إنّ شَمَائِل

مثل رَسَائِل , وقال أيضًا حُمل على فِعَال المذكّر فقيل شُمُل مثل حُمُر هذا ما نقله الفسوي عن الرضي [l] .

والرضي في شرحه قال و شَمَائِل , وشمالًا مؤنث بمعنى اليد , والقياس فيه أشْمُل مثل أذرُع و فَعَائل في جمع فِعَال وهو جمع لم يحذف من مفرده شيء فشمال , و شَمَائل , مثل قِمَطْر , و قَمَاطِر وهو جمع ما لحقته التاء مثل رسالة , و رسائل ولمّا كان شِمَال في تقدير التاء جُعل كأن التاء فيه ظاهرة فجمع جمعه [li].

٢- ما جاء في باب الصحيح والمعتل

ما جاء في باب الصحيح و المعتل من أنّ المضاعف لا يوجد في الخماسي على ما صرح به نجم الأئمة رضي إذ وافق الفسوي الرضي في مجيء الخماسيّ مهموز إذ قال إنّ مهموز الفاء لم يوجد في الرباعي بخلاف الخماسي فأنّه يوجد في مثل : إصْطَبْل [lii]. و الرضي قال في شرحه ((لا يكون الخماسيّ مضاعفًا , وقد يكون معتل الفاء فقط ومهموزه مثل كووَرنْتَل و إصْطَبْل))[liii].

٣– أبنية الاسم الرباعي المجرد

جاء في أبنية الرباعي المجرد إن بناء جُخْدَب بضمّ الجيم وسكون الخاء أُضيف إلى أبنية الرباعي المجرد والتي هي خمسة جَعْفَر , و زِبْرِج , و بُرْثُن , و دِرْهَم , و قِمَطْر وقيل إنّه فرع مخفف من جُخَادِب وقد يرجّح ثبوت هذا البناء بما حُكي عن الفراء من طُحْلَب , و بُرْقَع وأن كان المشهور فيها الضمّ مثل بُرْثُن[liv].

والرضي قال في شرحه أنّ أبنية الرباعي خمسة على ما هو متفق عليها وزاد الأخفش بناء فُعْلَلا بفتح اللام مثل : جُخْدَب و أجيب إنّه فرع جُخَادَب , وذلك بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال وهو تكلف فيما يصنع بما حُكي عن الفراء من نحو : طُحْلب , و بُرْقع و أن كان المشهور فيها هو الضمّ , ولكن النقل لا يُرَدّ مع ثقة الناقل و إن كان المنقول غير مشهور فكان الأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته , ونقول إنّ فُعْدَدًا , و دُخَلَّلًا بفتح اللام والدال و سؤددًا ملحقات بجُخْدَب ولولا ذلك لوجب الإدغام [lv].

ومن الذي جاء في مصادر الرباعي المجرد

قال الفسوي و أمّا اقْشَعَرّ قُشعْرِيَرة , و اطْمَأن طُمَأنِينة وهما على وزن فُعَلِّيْلَة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر كما في مثل : أعْطَى عَطَاءً كذا قال نجم الأئمة رضي [lvi]. ونصّ هذا في شرح الشافية للرضي إذ يقول : ((ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو : تَدَحْرُج , و احْرِنجام و اقْشِعْرَار , و أما أقْشَعَرَّ قَشَعْرِيرة , و اطمأن طمأنِينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر كما في أنْبَتَ نَبَاتًا و أعطى عطاء))[lvii] .

فالفسوي هنا اكتفى بالنقل عن الرضي من دون أن يبدي رأيه في شيء و إنّما هو مجرد ناقل , و في أغلب المواضع ولو كان معارضًا لما جاء به الرضي لما ذكره من دون أن يعلق في شيء عليه فالذي يقرأ شرح الفسوي يلاحظ تأثره الكبير و الواضح بالرضي من دون شرّاح الشافية مع أنّه نقل عن أغلب شرّاح الشافية لكن تأثره بالرضي كان أكبر وجلّي للقارئ .

٤ - النسب إلى الجمع

إنّ الجمع سواء كان اسم جمع أو اسم جنس عند النسبة ينسب إليه على لفظه مثل : قَوْمِيّ , و رَهْطِيّ , و شَجَوِيّ و إنّ كان الجمع مصحّح يحذف منه العلامة حتى يرجع إلى الواحد وكذلك الجمع المكسر

فإنّه يرد إلى واحده الذي اشتق منه ذلك الجمع فتقول مثلًا في مَسَاجِد , و كُتُب عند النسبة إليهما مَسْجِدِيّ , و كِتَابِيّ بالردّ إلى لفظه المفرد ونحو ابْنَاوِيّ , و أنْمَارِيّ , و كِلابِيّ ولكون الجميع أعلامًا على أحد الوجهين , ويظهر من بعض المحققين الاكتفاء في النسبة إلى الجمع على لفظه بكونه موازنًا للمفرد في اللفظ مثل كِلاب , و رِبَاب لقبائل على زنة كِتَاب [lviii]. ووجدت هذا الكلام في شرح الرضي فقال إنّ كان للجمع واحد من لفظه قياسي نسبت إلى ذلك الواحد مثل: كِتَابِيّ وذلك في كُتب , و أما رُبِّيٌّ و رِبابِيّ في رِبَاب فإنّما جاز النسب إلى لفظ الجمع رِبَابًا ؛ لأنّه بوزن الواحد لفظًا ولغلبته بين ما يصحّ وقوعه عليه . و أما أبْنَاوي في النسب إلى أبناء , و أنصاري في النسبة إلى الأنصار فلغلبته لكونه بوزن الواحد لفظًا ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم ولمشابهة لفظ أفعال للمفرد [lix]و أما سيبويه فقال إذا أضفت إلى الجمع فإنّك توقع الإضافة على مفرده الذي كُسّر عليه ؛ وذلك ليفرق بين إذا كان اسمًا لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلّا الجمع ومثل ذلك قول العرب في أبناء فارس بَنَوِيّ , وفي الرَّباب رُبِيٌّ , و الرِّباب جمع ومفرده رُبّةٌ فنسب إلى المفرد . وقال يونس إنّما هي رُبّةٌ , و رِبابٌ وكذلك لو أضفت إلى المَسَاجِد فتصبح مَسْجِديُّ مثل قولنا رُبِّيٌّ وهذا قول الخليل وهو القياس على قول العرب [lx].

وما جاء في باب النسب بغير الياء

وجاء في باب النسب بغير الياء إنّ ما جاء للنسبة ما جرى على شيء للمبالغة نحو : عِزَّ, عَزِيْزٌ , وذُلٌّ , ذَلِيْل ونحو ذلك على ما قاله نجم الأئمة رضيّ وهذا ما ذكره الفسوي في شرحه فهو اكتفى بالنقل عنه من دون ذكر أي وجه للرفض أو غير ذلك [lxi]. وهذا النصّ موجود في شرح الرضي ولكن بتصرف من الفسوي في النصّ والذي ورد في شرح الرضي أنّه قال : ((وقالوا في نحو : مُرْضِع , و مُطْفِل والسماء مُنفَطِر به إنّه على معنى النسبة لهذا أيضًا , وهذا يقدح في قولهم إنّ ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء أما على فَعَّال أو فَاعِل فقط و أما جار على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عَزّ عزيزٌ و ذُل ذليل وشعر شاعر وموت مائت وهمٌ ناصب فإنّ جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة إذ العزيز , والذليل , والشاعر, و المائت , والهامّ صاحب العز , والذل , و الشعر , و الموت , و النصب كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو : رجل صَوْم , و عَدْل , و ماء غَوْر))[lxii] .

هذه أهم المواضع التي ذكرها الفسوي في شرحه والتي تخصّ الرضي وموقفه منه , و اتضّح من خلال الأمثلة التي عرضناها أنّ الفسوي كان موافقًا في أغلب ما جاء به الرضي ولم يكن على خلاف معه إلّا في مواضع قليلة جداً.

ثانيًا : موقف الفسوي من الجاربردي

والآن سوف نبيّن موقف الفسوي من شارح آخر من شرّاح الشافية والذي كان متأثرًا به ولكن بدرجة أقل من تأثره بالرضي ألا وهو الجاربردي فلم يصرح الفسوي في متن شرحه باسم الجاربردي أثناء عرضه الآراء ولا لمرة واحدة , و إنّما اكتفى بالقول كذا قيل , أو على ما يقال , أو على ما صرّح بعض المحققين وعند تتبع هذه الأقوال نجد إنّ القائل هو الجاربردي عند الرجوع إلى شرحه , ولكنه لم يذكره إلّا أنّه قد أكثر من النقل عنه فقد نقل عنه في أربعة وعشرين مرة , فالذي يقرأ شرح الفسوي يرى تأثره الواضح بالرضي والجاربردي ولكن تأثره بالأول كان أكبر ونقله عن الأول كان أكثر وبصورة مباشرة فهو قد صرح باسمه في أكثر من مناسبة على العكس من الجاربردي الذي لم يذكره مطلقًا . والفسوي حين ينقل الآراء قليلًا ما يعلق على هذه الآراء بالموافقة أو الاعتراض وهذا

ينطبق على موقفه من الجاربردي فهو يكتفي في النقل من دون إبداء الرأي إلّا في مواضع يسيرة ذكرناها , والآن سوف نذكر موقفه بالتفصيل منه :

أ - موافقته الجاربردي

وذلك في أبنية الاسم المزيد فيه إذ جاء في الشافية أنّ للمزيد فيه أبنية كثيرة ترتقي في قول سيبويه إلى ثمانية وثلاث مائة وزيد عليها بعد كثيرٌ وفي تفصيلها تطويل[lxiii] . والمهم هنا هو ذكر قانون يعرف به الأصلي من الزائد [lxiv].

والجاربردي ذكر ذلك أيضًا إذ قال : ((للمزيد فيه من الثلاثي و الرباعي أمثلة كثيرة إذ تكون الزيادة واحدة أو اثنين أو ثلاثًا أو أربعًا و مواقعها إما قبل الفاء أو بين الفاء والعين أو بين اللام والعين أو بعد اللام وتكون مفترقة أو مجتمعة فلا يليق ذكرها بهذا المختصر فلذلك تركه المصنّف))[lxv]. إذ اتفق الاثنان مع ابن الحاجب أنّ للمزيد فيه أبنية كثيرة و إذا فصّل الحديث عنها فأنّه سوف يطول الكلام وهذا لا يتناسب مع هذا المختصر .

و أيضًا جاء في تكسير فُعْل أنّ الغالب في تكسيرها في القلّة يكّسر على أفْعَال في الأجوف وغيره مثل قُرْء , و أقْرَاء , وفي الكثرة يكّسر على فُعُول مثل : قُرُوء , وعلى فِعَلَة مثل : قِرَطَة , و يكّسر أيضًا على فِعَال وهذا البناء يكثر في المضاعف مثل خِفَاف ويجمع على أخْفَاف على وزن أفْعَال على ما يشعر به كلامهم[lxvi]. وهذا الكلام منقول من شرح الجاربردي الذي يقول : ((وجاء قِرَطة أي جاء في فِعَل هذه الثلاثة كقِرَطَة في قُرْط وهو ما يعلق بشحمة الأذن و خِفَاف في الخُفِّ الذي يلبس و أمّا خُفّ البعير فيجمع على أخْفَاف))[lxvii].

والذي يبدو من كلام الفسوي أنّه مؤيد لما جاء به الجاربردي إلّا أنّه قال يكثر هذا البناء في المضاعف ولم يذكر ذلك الجاربردي الذي بيّن أنّ الخُفّ هو الذي يلبس في القدم , و يجمع على فِعَال وبيّن أنّ خُفّ البعير يجمع على أفْعَال أي أخْفَاف وهو الكلام نفسه الذي قاله الفسوي .

ب - مخالفته الجاربردي

اختلف الفسوي مع الجاربردي في موضع واحد وهو باب تكسير رَجْلَة إذ يقول ابن الحاجب [lxviii] . إنّ رَجْلَة لا تكسير فيها بل هي اسم للجمع الذي هو الرّجال , والمعنى أنّها ليست جمعًا مكّسرًا للرَّجل في القلّة والكثرة . وقال الفسوي إنّ الذي يتضح من الكلام أنّه من الرّجل الذي هو خلاف المرأة , وقال إنّ هذا الوزن ليس من أوزان الجمع بل هو اسم جمع له كما فالفسوي على الرأي نفسه مع ابن الحاجب [lxix]. هذا الرأي الذي اختلف فيه مع الجاربردي الذي بيّن أنّ ليس المراد بكلمة الرَّجل الذي هو خلاف المرأة الرَّجُل ؛ لأنّه لم نجد رَجْلَة بمعنى الرّجال وقد وَجدَ رَجْلَة بمعنى الرَّجالة وهي خلاف الفُرسان فيكون المقصود به الرَّجل بمعنى الرَّاجِل [lxx]. واستدل الجاربردي بعدّة أدلة منها ما جاء في البيت الشعري :

ما زِلْتَ تَحْسَبُ كُلّ شيءٍ بَعْدَهُم خَبْلًا تَكُرُّ عَلَيْكُم و رِجَالًا [lxxi].

على أنّ رِجالًا بمعنى رَجَّالة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل هذا هو معناه ,و أما لفظه فهو جمع رَجُل صفة مشبهة بمعنى راجل [lxxii]. والمشهور في جمع رَجُل الذي هو خلاف المرأة رِجَال على فِعَال , و رِجَالات , و أرَاجِل مثل أكَالِب والذي صغّره على رُوَيْجَل حمله على رَاجِلٍ لأنّه بمعناه [lxxiii].

ج - نقل الآراء عن الجاربردي

١ - جاء في أبنية الأفعال أنّه يجب في الإلحاق مع موافقة الفرع للأصل في الحركات والسكنات أي أن يقع الفاء واللام في اللفظ الفرع الموقع نفسه باللفظ الأصل الملحق به و أن يكون فيه ما يماثل زيادة الأصل ولهذا حكم على اقْعَنْسَسَ بأنّه

ملحق باحْرَنْجَم ؛ وذلك لمقابلة الأصول بالأصول واشتماله على النون الزائدة في موقعها منه ولم يُحكم على اسْتَخْرَج بذلك ؛ وذلك لعدم التقابل في الأصول وعدم وجود النون الزائدة كذا قيل فتأمل , وعند تتبع هذا الكلام وجدته في شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب [lxxiv]. إذ قال إنّما حكم على اقْعَنْسَسَ بأنّه موازن لحْرَنْجَم وعلى اسْتَخْرَج بأنّه غير موازن له لأنا لم نعنِ بالموازنة صورة الحركات والسكنات و إنّما عنينا به وقوع الفاء , والعين , واللام موقعها في الأصل الملحق به و أنّ كان هناك زيادة فيجب أن تكون مماثلة في الملحق , و أما اسْتَخرج فهي بالنسبة إلى احْرَنْجَم على خلاف ما ذكرنا في الأصلية والزيادة جميعًا فأما في الأصلية فلأنّ الخاء والذي هو فاء الكلمة وقعت موقع النون الزائدة في الأصل , و أمّا في الزيادة فلأنّ النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها [lxxv].

٢- جاء في أبنية الثلاثي المجرد إنّ له أبنية كثيرة فمنها ما هو بسكون العين من غير زيادة أو قد يكون مع زيادة تاء التأنيث , أو ألف التأنيث أو الألف والنون , والفاء في كلّ منها أمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم فيتقدم مفتوح الفاء على المكسور, والمكسور على المضموم مثل : قَتْل , و شُغْل , و رَحْمَة , و دَعْوى , و بُشْرى , و لَيَّان , و حِرْمَان ويكون بعضها متحرك العين وفيه يكون أقسام أيضًا منه ما هو بزيادة الألف والنون وهذا البناء لا يوجد إلّا في مفتوح الفاء والعين معًا مثل : نَزَوان , وقد يتجرد عن الزائد مثل : طَلَب , و خَنِق , و هُدًى وقال لم يجيء مفتوح الفاء مضموم العين ولا بكسرهما معًا ولا بضمّهما وقد تأتي الزيادة فقط تاء التأنيث مثل : غَلَبة , و سَرِقة ولم يأتِ منها مضموم العين [lxxvi]. فقد نقل الفسوي هذا الكلام عن الجاربردي في شرحه وكذلك وجدت هذا الكلام في شرح الشافية لنقرة كار الذي قال : ((ترتقي المصادر إلى أربعة و ثلاثين بناء على ما ذكره على فعل مثلث الفاء ساكن العين و أشار إلى هذه الثلاثة بقوله نحو : قَتل , و فَسق , و شغل , و ذكر نَزوانْ لأنّ المصدر المزيد في آخره ألف ونون مع فتح العين لم يأتِ منه إلّا هذا البناء))[lxxvii] . وجاء النصّ في شرح الجاربردي كما يلي ((قدّم المصنّف السّماعي وضبطه أن نقول عينه أمّا ساكن أو متحرك فإنّ كان ساكنًا فأمّا أنّ زيد فيه شيء أو فإنّ لم يزد فالفاء أمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم كقَتْل , و فَسْق , و شُغْل و أنّ زيد فتلك الزيادة أما تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الألف والنون المشبهتان بهما وعلى التقدير فالفاء أما مفتوح أو مكسور أو مضموم و نَزَوان لأنّ المصدر المتحرك العين مزيدًا في آخره ألف ونون ولم يجيء منه إلّا هذا البناء فذكره للمناسبة مع لَيَّان وهذا أنّ كان العين ساكنًا و أنّ كان متحركًا فأمّا أنّ زيد فيه شيء أو لا فإنّ لم يزد فالفاء أمّا مفتوح كطَلَب أو مكسور كخَنِق ولم يجيء مضموم العين منه وأنّ كان مكسورًا فلم يجيء منه إلّا مفتوح العين كصِفَر , وأنّ كان مضمومًا لم يجيء منه إلّا مفتوح العين كهُدَى كراهة لتوالي الكسرتين أو الضمتين أو النقل من أحدهما إلى الأخرى))[lxxviii]. فنلاحظ أنّ الفسوي قد وافق الجاربردي في أنّه لا يجيء المصدر مفتوح الفاء مضموم العين ولا بكسرهما ولا بضمّهما وقد تجيء الزيادة بتاء التأنيث فقط ولو كان الفسوي لديه رأي آخر لكان قد طرحه ولكنه لم يذكر ذلك مطلقًا .

٣ – جاء في باب النسب أنّ زيادات التثنية والجمع تحذف مطلقًا وذلك لأنّ علامة المثنى والجمع والتأنيث شأنها لحوق آخر الكلمة وكذلك ياء النسبة تلحق آخر الكلمة وهي تعدّ من أجزاء الكلمة فلو اجتمعت ياء النسبة مع واحدة من هذه العلامات كانت المتقدمة منهما في حكم المتوسطة بين أجزاء الكلمة لأنّ المتأخرة عنها في عداد أجزاء الكلمة مع أنّ التوسط خلاف شأنها فالمناسب هو حذف

علامات التثنية والجمع و إثبات ياء النسب ؛ لأنّ اعتبار النسبة أهم و أوجب . ولم يوجبوا حذف ألف التأنيث ؛ لأنّها من حروف العلة التي يكثر فيها التغيير فأحيانًا يكتفي في دفع كراهة توسطها بالتغيير عن صورتها وقلبها واوًا مع أنّ لفظ الألف ليست في الاختصاص بالمؤنث بمنزلة التاء على ما قيل [lxxix]. وحذف تاء التأنيث حكم كلّي من غير استثناء أما زيادة المثنى والجمع مطّرد والجاربردي قال إنّما قيد بالتاء لأنّ ألف التأنيث لا يجب حذفها ؛ وذلك لأنّ التاء هي علم التأنيث وليست الألف مثلها . و أيضًا حذف زيادة التثنية والجمع المصّحح إذا لم يُسمّ بهما فالنسبة إلى مثل : ضاربان , و ضاربون هي ضاربيّ وذلك لأنّ المعنى يحصل بالنسبة إلى المفرد فتكون الزيادة ضائعة ولو قلنا ضاربانيّ , و ضاربونيّ لاجتمعت على الكلمة الواحدة أعرابين الأول بالحرف والثاني بالحركة [lxxx].

٤ – ونقل عن الجاربردي في تأييده لمذهب سيبويه في كلمة أشياء إذ قال إنّ في أشْياء مذاهب مختلفة منها ما ذهب إليه سيبويه وهو أن أصل أشْياءَ هو شَيْئاء على وزن فَعْلاء مثل حَمْراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فقلبت اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء فصارت أشياء على وزن لفعاء [lxxxi] . ومذهب سيبويه أوّلى إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلّا من وجه واحد وهو القلب [lxxxii] . ولا مجال لذكر باقي الآراء لكي لا يحصل تكرار إذ سبق وتم تفصيلها في موضع سابق من الرسالة فقال الفسوي وقد يُرجّح مختار سيبويه بمجيء جمعها آشَايَا و أشَاوَى بقلب الياء واوًا على خلاف القياس مثل : جِبَايَة فيمكن على مختاره كونه لَفَاعَى مقلوب فَعَالَى وهو قياس في فَعْلاء الاسمية مثل : صَحْراء , و صَحَارَى[lxxxiii].

ثالثًا : موقف الفسوي من الخضر اليزدي والنقره كار

كان للفسوي موقفٌ مع شارحين آخرين من شّراح الشافية وهما الخضر اليزدي , والنقره كار , واليزدي نقل عنه في مسائل مختلفة من كتابه وهذا يدلّ على تأثره الواضح بمن سبقوه من شّراح الشافية , والخضر اليزدي , مثل الجاربردي لم يصرح الفسوي مباشرة بذكره , وإنّما كان ينقل عنه الآراء فقط من دون ذكره أو ذكر اسم كتابه وعند البحث وجدنا هذه آراء عائدة إلى اليزدي , فقد استشهد الفسوي بآراء اليزدي في تسع مواضع من كتابه , ولقد جمعنا اليزدي والنقره كار في مبحث واحد لقلّة آرائهم قياسًا بآراء كلّ من الرضي والجاربردي .

إنّ كتب التراجم والطبقات لم تذكر لنا أي ترجمة لليزدي وكل ما وجدناه لم يتعدَ اسمه , ولقبه , والسنة التي أتم بها هذا الشرح والتي كانت في سنة عشرين وسبعمائة هجرية (٧٢٠ هـ)[lxxxiv] . ويَزْد ((بفتح أوله , وسكون ثانيه , ودال مهملة : مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز , و أصبهان معدودة في أعمال فارس ثم من كورة إصطخر , وهو اسم للناحية وقصبتها يقال لها كشَه بينها وبين شيراز سبعون فرسخًا))[lxxxv].

أ - وفيما يأتي سوف نذكر بعضًا من الآراء التي نقلها عن اليزدي مع بيان موقفه منها :

١ – معاني الأبنية

جاء في بناء أفْعَل أنّ له معاني كثيرة ومنها مجيئه لمعنى المطاوعة كما ذكر ذلك الفسوي والذي قال أنّه يأتي لمطاوعة فَعَّل مثل فَطَّرتُه فأفْطَر , و بَشَّرتُه فأبْشَر , وزعم بعضهم أنّ أفْعَل لا يأتي للمطاوعة مطلقًا [lxxxvi] .

ويجيء بمعنى ثلاثيه كقولك أبْكَرَ , و أقْلَلَ فإنّه يكون بمعنى بَكَرَ , وقَالَ , وقد يأتي لازمًا وذلك مثل : أفْطَرَ , و أبْشَرَ , وقيل إنّ هذين البناءان مطاوعان لفَعَّل [lxxxvii].

والزمخشري قال إنّ أفْعَل لا تأتي للمطاوعة إذ أورد أنّ لا شي من بناء أفْعَل مطاوعًا وهذا يبيّن أنّ الزمخشري يرفض مجيء هذا البناء على هذا المعنى إذ قال يجعل أكْب مطاوع كبه فيقال كببته , فأكب , ومثل : قشّعت الريح السحاب فأقشع [lxxxviii] .

أمّا سيبويه فقال في هذه المسألة : ((وقد جاء فَعَّلْتُه إذا أردت أن تجعله مُفْعلًا وذلك فَطَّرتُه فأفْطَرَ , و بَشَّرْتُه فأبْشَرَ وهذا النحو قليل))[lxxxix].

واليزدي يعلّق على قول سيبويه أنّ كلامه يحتمل أمرين أمّا مطاوعته للتفعيل فمخالفة محتمل الكتاب تلزمه , و إنّ أراد مطاوعة الثلاثي فالإطلاق ليس بجدير , فسيبويه لم يرفض هذا المعنى و إنّما قال إنّ مثل هذا قليلٌ . وهذا يعني أنّ كلّ من الفسوي , واليزدي قد تبعا سيبويه في هذه المسألة .

٢– مصادر فَعَلَ

جاء في مصادر فَعَل أنّ الغالب بحسب الاستقراء على ما سُمع في مصدر فَعَلَ بفتح العين اللازم إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد ذلك من الأصوات , و الاضطراب وغيرهما أن يكون على وزن فُعُول بضمّ الفاء نحو : رَكَعَ تكون على رُكُوْع , و سَجَدَ على سُجُود . وفَعَلَ المتعدّي الغالب في مصدره يكون على وزن فَعْل نحو : ضَرَبَ على ضَرْبٍ[xc] .

واليزدي قال إنّ المصدر الثلاثي لا ينضبط , ولكن تكون هناك طرق غالبة ومنها أنّ فَعَلَ بفتح الفاء والعين إذا كان متعديًا فمصدره يكون على فَعْل مثل : ضَرَبَ ضَرْبًا , و قَتَلَ قَتْلًا , أمّا إن كان لازمًا يكون مصدره على وزن فُعُول مثل : خَرَجَ مصدره خُرُوجًا , و قَفَلَ مصدره قُفُولًا والواضح أنّ الفسوي وافق اليزدي هنا في هذا الموضع [xci] .

٢– تصغير ما كان مؤنثًا بلا علامة تأنيث

قال الفسوي : ((و إنّ رجع ذو الأربعة المؤنّث في التصغير إلى ذي الثلاثة وجب إلحاق التاء كسُمَيَّة في السّمَاء فإنّ همزتها منقلبة عن الواو فيعود بإعلال مصغّر كساء إلى ذي الثلاثة))[xcii].

واليزدي قال في شرحه جاء في تصغير سَمَاء , سُمَيَّةٌ والقياس فيها عدم وجود التاء ؛ لأنّ لفظة السماء مؤنث سماعي كعَناق فقد اختلف قول النحاة قلت سأل سيبويه الخليل عن ذلك فقال : ((من قبل أنّها تحذف في التحقير فيصير تحقيرها وتحقير ما كان على ثلاثة أحرف سواءً فلما خفّت صارت بمنزلة دَلْو))[xciii] معنى كلام الخليل أنّ سمَاء مثل عطَاء فمثلما نقول : عُطَيٌّ نقول سُمَيٌّ فتحذف الثالثة لاقتضاء المقتضي فيصير على مثال فُعَيْل ؛ ولذلك الحقوا التاء ليصبح فُعَيْلَةٌ بخلاف عُنَيْقٍ ؛ لأنّه كفُعَيْلَة بدون إلحاقها [xciv] .

وفي الكتاب قال سيبويه : ((قلتُ فما بال سَمَاء قالوا : سُمَيَّة قال من قِبل إنّها تُحذف في التحقير فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف))[xcv] .

فالشارحان اتفقا على الرأي نفسه في تصغير سَماء وهم اتبعوا سيبويه في هذا الرأي ولم يعترضا عليه .

هذه أهم الآراء التي نقلها الفسوي عن اليزدي وهناك مواضع أخرى نقلها عن اليزدي لم نذكرها هنا لأنّه سبق وتمت الإشارة إليها في مواضع متعددة من الرسالة .

ب - كان للفسوي موقفٌ مع شارح آخر نقل عنه في مواضع متعددة و أخذ برأيه ولم يخالفه بل كان موافقًا لماء جاء به وهو السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بالنقره كار (ت ٧٧٦ هـ) استشهد الفسوي بآراء النقره كار في ستة عشر مناسبة , ولم يشير إليه بصور مباشرة مثله مثل الجاربردي والخضر اليزدي اكتفى بالنقل عنه من دون ذكر اسمه . ونود الآن أن نبيّن أهم المواضع التي وقف الفسوي عندها و آخذ بآراء النقره كار :

١ – أبنية الثلاثي المجرد

قال الفسوي إنّ الثلاثي له ثلاثة أبنية وبيّن أنّ اختلاف الأبنية هو باعتبار اختلاف حركة عين الفعل وهذه الأبنية هي فَعَلَ , و فَعِل , و فَعُل , و أوضح أنّ (فَعَلَ , و فَعِل) يجري فيهما التعدّي واللزوم , فالمتعدي من فَعَل يكون بكسر و ضمّ عين الفعل في المضارع مثل : ضَرَبَهُ , يَضْرِبَه , و قَتَلَه , يَقْتُلُه , و اللازم منه يكون بكسر وضمّ العين في المضارع كذلك مثل : جَلَسَ , يَجْلِسُ , و قَعَدَ , يَقْعُدُ , ولم يذكر الفسوي مثالًا لمفتوح العين من المضارع ؛ لأنّه بناء فرعي عند الأكثر يكون مع حرف الحلق , أمّا البناء الأخير وهو (فَعُل) فهو لازم مطلقًا [xcvi].

وذكر النقره كار في شرحه أنّ للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية وهي فَعَل , وفَعِل , و فَعُل , وبيّن أنّ الفاء في كلّ منها مفتوحة دائمًا ؛ وذلك لخفتها ولثقل الفعل فلا يجوز فيه الابتداء بالثقيل في أصلّ الوضع وهو الضمة , والكسرة و الابتداء بالأخف أولى من الابتداء بالثقيل , وذكر أنّ عين الفعل تكون على ثلاثة أحوال مختلفة فمرة تكون مفتوحة وأخرى تكون مكسورة وتارة تكون مضمومة , وبيّن أنّ السبب في اختلاف حركة عين المضارع ؛ لأنّه إذا اتصل بالفعل ضمائر الرفع المتحركة تتوالى أربع حركات لذلك يجب إسكان لامه , وهو كالكلمة الواحدة لأنّ الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا سيما إذا كان الفاعل أحد هذه الضمائر, وذكر أنّ مفتوح الفاء يأتي متعدّيًا ولازمًا و المضارع منه يكون مكسور أو مضموم العين في حالتي التعدّي واللزوم فمثلًا في حالة التعدّي : قَتَلَه , يَقْتُلُه , و ضَرَبَه , يَضْرِبَه , وفي حالة الزوم مثل : قَعَد , يَقْعُدُ , و جَلَس , يَجْلِسُ , ولم يذكر مفتوح العين لأنّ يَفْعَل بفتح العين مضارع فَعَل بفتحه وكان في الأصل مكسور العين عندهم أو مضموم وفتح لأجل حرف الحلق والفسوي هنا وافق النقره كار وذلك في أنّ المضارع مفتوح العين بناء فرعي على يَفْعَل أو يَفْعُل [xcvii] .

٢ – تصغير المتمكن

ذكر الفسوي في تصغير المتمكن أنّ المراد بالمتمكن ما ليس بلازم البناء على ما قيل وعند تصغيره يُضمّ أوله تشبيهًا بالمبني للمفعول إذ أنّه فرع للمبني للفاعل [xcviii].

قال النقره كار في شرحه الكلام نفسه إذ أوضح أنّ المتمكن هو ما لم يكن بناؤه لازمًا و احترز به عن اللازم البناء ليدخل فيه خمسة عشر إذ يضمّ أوله ليكون اللفظ موافقًا للمعنى وذلك ؛ لأنّه لما كان في المعنى تقليل جعل في اللفظ تقليل بأن يضمّ أوله لأنّ الضمّ تقليل بانضمام الشفتين وبفتح ثانيه ليكون جبر الضمّ في أوله ويزاد بعدها ياء ساكنة لأنّه لو اقتصر على الضمّ والفتح من غير إضافة الياء لالتبس بناء التكبير ببناء التصغير [xcix] .

٣- تكسير فَعُل

أورد الفسوي في هذا الموضع أنّ ما كان على فَعُل مثل : يَقُظ فإنّه يجمع على أفْعَال مثل : أيْقَاظ وقال إنّ هذا الوزن من الصفات بابه التصحيح بأن يجمع جمعًا صحيحًا (جمع مذكر , و جمع مؤنث) مثل : يَقُظُوْن والتكسير فيه قليل حتى قال بعضهم إنّه لم يسمع فيه التكسير أبدًا إلّا أيْقَاظ في يَقُظ [c].

والنقره كار قال إنّ نحو يَقُظ مما كان مفتوح الفاء مضموم العين يجمع على أفْعَال مثل أيْقَاظ وبابه الصحيح أن يجمع جمع السلامة فيجمع جمع مذكر بالواو والنون , وجمع مؤنث بالألف والتاء , وقيل إنّ التكسير لم يجيء منه إلّا في يَقُظ والتكسير نادر [ci].

هذه أهم الآراء التي نقلها الفسوي عن النقره كار وكان موافق له في جميع هذه المواضع ولم يخالفه .

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة يمكن إجمالها بالآتي :

١ – تبيّن من خلال البحث أنّ الفسوي أعتمد كثيراً على ابن الحاجب وذلك في أرائه الصرفية فقد تتبع كلامه من خلال كتابه الشافية في علم التصريف ولم يخالفه إلّا في مواضع يسيرة , إذ كان موافقًا لما جاء به دائمًا .

٢ – لم يصرح الفسوي باسم ابن الحاجب مطلقًا , و إنّما استعار له لفظ المصنف في كلّ كتابه .

٣ – أهتم الفسوي بالمسائل الخلافية الصرفية ولم يكتف بنقلها فقد وقف عندها وفصّل القول فيها , وعرض أراء العلماء , ولكنه كان قليلًا ما يوضّح رأيه .

٤ – كان الفسوي قليل الاعتراض على العلماء الذين سبقوه إذ كان في أغلب المواضع موافقًا لما جاءوا به , أو قد يكتفي بالنقل من دون التعليق عليها , وفي مواضع قليلة جداً نجده يبدي رأيه أو يعترض .

٥ – كان الفسوي متأثراً كثيراً بشراح الشافية ونقل عنهم كثيراً , لكن تأثره الأكبر كان بالرضي , فقد أكثر من النقل عنه , وموافقته له في أغلب آراءه التي ذكرها , ولم يخالفه إلّا قليلًا ولا تكاد تخلوا صفحة من دون الاستشهاد بآرائه , وكان يشير إليه باسم نجم الأئمة رضيّ , أو نجم الأئمة , ولقد ذكر الفسوي الرضي بصورة مباشرة في كتابه في خمس عشرة مناسبة , وبصورة غير مباشرة في خمسة وثلاثين موضع .

٦ – ويعد تأثر الفسوي بالجاربردي بالمرتبة الثانية إذا ما قيس بتأثره بالرضي , وقد أكثر من النقل عنه أيضًا ولكن بصورة أقلّ , إذ ذكره في أربعة وعشرين موضع , ولم يصرح باسمه مطلقًا في كلّ كتابه , وكان موافقًا له في معظم آرائه إلّا مواضع قليلة , وكان تأثر الفسوي بالخضر اليزدي والنقره كار بدرجة أقلّ فقد استشهد بآراء اليزدي في تسعة مواضع , واستشهد بآراء النقره كار في ست عشرة مناسبة , ولم يصرح باسمهما في شرحه أبداً و إنّما اكتفى بالقول كذا قيل , أو يقال , أو بعض الشارحين .

المصادر والمراجع

١ – إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني , تحقيق رفعت بيلكه الكليتي , دار إحياء التراث العربي , بيروت – لبنان

٢ – ديوان جرير , أبو حزرة بن عطية اليربوعي التميمي البصري (ت ٦٥٣ هـ) , دار المعارف , ط ٣ , ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .

٣ – الشافية في علم التصريف والخط , جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي الدويني الأسنائي (ت ٦٤٦ هـ) , تحقيق حسن أحمد الشافجي , المكتبة الملكية , المملكة العربية السعودية , ط ٢, ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٤ – شرح الشافية , الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠ هـ) , تحقيق أحمد الحمدو العثمان ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .

٥ – شرح الشافية , رضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ), تحقيق محمد نور الحسن , ومحمد الزفزاف , و محمد محي الدين عبد الحميد , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٦ – شرح الشافية , عبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري المعروف بالنقره كار (ت ٧٦٦ هـ) , دار إحياء الكتب العربية .

٧ – شرح الشافية , فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) , تحقيق ثامر ناصر حسين طعيمة , مكتبة نور الحسن , ط ١ , ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م .

٨ – شرح شواهد الشافية , عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) , تحقيق محمد نور الحسن , ومحمد الزفزاف , ومحي الدين عبد الحميد هنداوي , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٩ – الكتاب , أبو بشر عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٣ هـ) , تحقيق عبد السلام محمد هارون , دار الجيل , بيروت , ط ١ .

١٠ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل , جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري , تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ,وعلي محمد معوض , مكتبة العبيكان , الرياض , ط ١ , ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١١- كمال في شرح الشافية , كمال الدين محمد بن معين الفسوي (ت ١١٣٤ هـ) , ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٢ م .

١٢ – لسان العرب , محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور (ت ٧١١هـ) , تحقيق عبد الله علي الكبير , ومحمد أحمد حسن , وهاشم محمد الشاذلي , دار المعارف , القاهرة .

١٣ – معجم البلدان , شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) , دار صادر , بيروت , ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

---

[i] - الشافية في علم التصريف ١٨٦
[ii] - ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٦٤ وكمال في شرح الشافية ٣٤٠
[iii] الكتاب ٣ / ٣٦٢
[iv] - الشافية في علم التصريف ١٨٨
[v] - ينظر الكتاب ٣ / ٣٦٨ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٧٥ وكمال في شرح الشافية ٣٥٠
[vi] - الشافية في علم التصريف ٢٠٤
[vii] - لسان العرب (كمش) ٣٩٢٩
[viii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٩٤
[ix] - ينظر الكتاب ٣ / ٦٢٦ - ٦٢٧
[x] - الشافية في علم التصريف ٢٠٦
[xi] - ينظر كمال في شرح الشافية ٤٠٠
[xii] - الشافية في علم التصريف ٢١٥
[xiii] - الشافية في علم التصريف ٩٨
[xiv] - كمال في شرح الشافية ١٤٢
[xv] - الشافية في علم التصريف ١٠٥
[xvi] - ينظر كمال في شرح الشافية ١١١
[xvii] - الشافية في علم التصريف ١٥٩
[xviii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٢٦٠
[xix] - ينظر الشافية في علم التصريف ١٦٢ وكمال في شرح الشافية ٢٧٨
[xx] - الشافية في علم التصريف ١٦٨ – ١٦٩
[xxi] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٠٦ – ٣٠٧
[xxii] - الشافية في علم التصريف ١٧٩
[xxiii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٢٠
[xxiv] - المصدر نفسه ٣٢١
[xxv] الشافية في علم التصريف ١٨٣
[xxvi] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٣٠
[xxvii] - الشافية في علم التصريف ١٦٣
[xxviii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٢٨٦
[xxix] - ينظر شرح الشافية للرضي ١ / ٢٦٦
[xxx] - ينظر كمال في شرح الشافية ٢٦٨
[xxxi] - ينظر شرح الشافية للرضي ١ / ٢٦٨ – ٢٦٩
[xxxii] - الكتاب ٣ / ٦٤٢
[xxxiii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٤٣١
[xxxiv] - ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٨٢
[xxxv] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣١٤ – ٣١٥
[xxxvi] - شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠ – ٢١
[xxxvii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٤٠٦
[xxxviii] - الشافية في علم التصريف ٢٠٨
[xxxix] - شرح الشافية للرضي ٢ / ١٤٠
[xl] - الشافية في علم التصريف ١٩٥ – ١٩٦

[xli] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٦٩ – ٣٧٠
[xlii] - شرح الشافية للرضي ٢ / ٩٩
[xliii] - ينظر شرح الشافية للجاربردي ١٦٠
[xliv] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٧٤
[xlv] - شرح الشافية للرضي ٢ / ١٠٣ – ١٠٤
[xlvi] - الكتاب ٣ / ٥٧٩ – ٣٨٠
[xlvii] - الشافية في علم التصريف ١٩٢ – ١٩٣
[xlviii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٦٠
[xlix] - شرح الشافية للرضي ٨٩ – ٩٠
[l] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٩٦
[li] - ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٢٨
[lii] - ينظر كمال في شرح الشافية ١٣٦
[liii] - شرح الشافية للرضي ١ / ٣٣
[liv] - ينظر كمال في شرح الشافية ١٤٧
[lv] - ينظر شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨
[lvi] - ينظر كمال في شرح الشافية ٢٢٥
[lvii] - شرح الشافية للرضي ١ / ١٧٨
[lviii] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٥٢
[lix] - ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٧٩
[lx] - ينظر الكتاب ٣ / ٣٧٨
[lxi] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٥٩
[lxii] - شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٦ - ٨٧
[lxiii] - ينظر الكتاب ٢٤٥ – ٢٩٠ – ٣٠١
[lxiv] - ينظر الشافية ١٠٤ وكمال في شرح الشافية ١٥٠
[lxv] - شرح الشافية للجاربردي ٣٨
[lxvi] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٦٤
[lxvii] - شرح الشافية للجاربردي ١٥٧
[lxviii] - ينظر الشافية في علم التصريف ١٩٥
[lxix] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٦٨
[lxx] - ينظر شرح الشافية للجاربردي ١٥٩ – ١٦٠
[lxxi] - ديوان جرير ١ / ٥٣ البيت من البحر الكامل
[lxxii] - ينظر شواهد شرح الشافية ٢ / ١٢٥
[lxxiii] - ينظر شرح الشافية للجاربردي ٢٤ – ٢٥
[lxxiv] - ينظر كمال في شرح الشافية ١٥٩
[lxxv] - ينظر شرح الشافية للجاربردي ٤٤
[lxxvi] ينظر كمال في شرح الشافية ٢٠٨
[lxxvii] - شرح الشافية لنقرة كار ٣٨
[lxxviii] - شرح الشافية للجاربردي ٧٤
[lxxix] - ينظر كمال في شرح الشافية ٣٠٥
[lxxx] - ينظر شرح الشافية للجاربردي ١٢٠
[lxxxi] - ينظر الكتاب ٤ / ٣٨٠ – ٣٨١
[lxxxii] - ينظر شرح الشافية للجاربردي ٢٤ – ٢٥
[lxxxiii] - ينظر كمال في شرح الشافية ١٣١
[lxxxiv] - ينظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢ / ٣٨
[lxxxv] - معجم البلدان ٥ / ٤٣٥
[lxxxvi] - ينظر كمال في شرح الشافية ١٧٥
[lxxxvii] - ينظر شرح الشافية لليزدي ١ / ٦٣

[lxxxviii] ـ ينظر الكشاف ٦ / ١٧٤
[lxxxix] ـ الكتاب ٤ / ٥٨
[xc] ـ ينظر كمال في شرح الشافية ٢٠٩
[xci] ـ ينظر شرح الشافية لليزدي ١ / ١٠١ وشرح الشافية للرضي ١ / ١٥٢ـ ١٥٣
[xcii] ـ كمال في شرح الشافية ٢٧١
[xciii] ـ الكتاب ٣ / ٤٨٢
[xciv] ـ ينظر شرح الشافية لليزدي ١ / ١٣٩
[xcv] ـ الكتاب ٣ / ٤٨٢
[xcvi] ـ ينظر كمال في شرح الشافية ١٥٤ ــ ١٥٥
[xcvii] ـ ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٨
[xcviii] ـ ينظر كمال في شرح الشافية ٢٣٩
[xcix] ـ ينظر شرح الشافية لنقره كار ٤٧
[c] ـ ينظر كمال في شرح الشافية ٣٩٣
[ci] ـ ينظر شرح الشافية لنقره كار ٨٦